الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين: حريزي كوثر
بيدي سارة

تحت عنوان

أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2017

لجنة المناقشة:

عمر زريق	جامعة المسيلة	رئيســا
نزيه مهدي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أمال بن سالم	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة شكر

نرفع شكرنا و عظيم امتناننا لربي وحده نصرنا و أيدنا و الصلاة و السلام على محمد عبده و رسوله

ثم نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير إلى الدكتور الفاضل " عباس فرحات" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وما قدمه لنا من دعم و تشجيع و توجيهات و إرشاداته السديدة و آرائه القيمة التي كان لها أثر كبير في إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة على ما قدموه لنا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي

و ما من سبيل في آخر هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع

كوثر - سارة

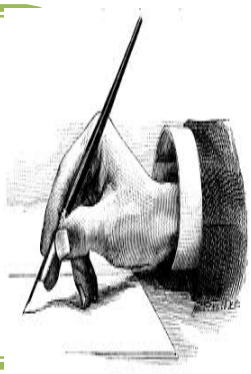

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I.
فهرس الموضوعات	II.
قائمة الجداول والأشكال	III.
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	6
المبحث الأول :عموميات حول التجارة الخارجية	7
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:	7
المطلب الثاني :أهداف التجارة الخارجية وأسباب قيامها	8
المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	10
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	11
المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية	11
المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	15
المطلب الثالث :النظرية الحديثة للتجارة الخارجية	16
خلاصة الفصل:	20
الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف	
تمهيد	21
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	23
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	23

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف	24
المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف	25
المبحث الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف و العوامل المؤثرة فيها	27
المطلب الأول: كيفية تحديد سعر الصرف	27
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	28
خلاصة الفصل	31
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية	
تمهيد	33
المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر	34
المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري	34
المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	42
المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري	48
المبحث الثاني:دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلتها خلال الفترة(2008-2017)	51
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)	51
المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)	52
المبحث الثالث : دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2017).	57
المطلب الأول : أثر سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2017)	57
المطلب الثاني : أثر سعر صرف اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية خلال	59

الفترة (2008 – 2017)	
خلاصة الفصل الثالث	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع	69

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

أ- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظرية التكاليف المطلقة .	11
02	نظرية القيم الدولية	14
03	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي 1962-1964	35
04	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي 1965-1973	36
05	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974 - 1988)	37
06	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مابين 1987 -1991 بالنسبة للدولار الأمريكي	38
07	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (1994- 2000)	40
08	تطور سعر صرف الدينار مقابل الاورو والدولار (2001 - 2017)	41
09	الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10	46
10	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2017)	51
11	هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)	52
12	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال السنوات (2008-2017)	57
13	سعر صرف الدينار مقابل اليورو خلال السنوات (2008-2017)	59

ب- قائمة الإشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور سعر صرف الدينار الجزائري(2001 – 2017)	42
02	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال السنوات (2008-2017)	57
03	سعر صرف الدينار مقابل اليورو خلال السنوات (2008-2017)	

مقدمة

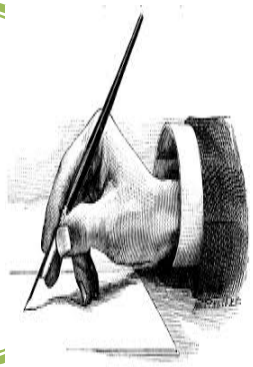

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المواضيع إثارة وأكثرها جذبا للباحثين وصانعي القرار، نظرا لمساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول لاسيما الدول النامية، فالهدف الرئيسي لقيام التبادل الخارجي هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع مستوى المعيشة، إذ أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن الدول الأخرى، فمنذ القرن الثامن عشر والمفكرون يحاولون إعطاء تفسيرات لأسباب قيام التجارة الخارجية، بدءا من التجاريين إلى حد الآن، وذلك لأهمية قطاع التجارة الخارجية على مر العصور. ومن هنا يتضح لنا أن التجارة الخارجية تعتبر الرائد الفعال في ترقية الاقتصاد الوطني والانتقال به من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد التطور، خاصة الآن حيث لا يكاد العالم التخلص من التوتر الدولي، والتناقض الحاصل بين الدول المتقدمة التي تمضي بخطى سريعة والدول التي لا تزال تعاني من التخلف والتبعية.

وفي ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والتطور الكبير الذي شهده العالم وضخامة المبادلات التجارية الدولية فإن تسويتها تستلزم إجراء مدفوعات دولية، هذه التسوية في المدفوعات الدولية تختلف تماما عن تسوية المدفوعات الداخلية، بحكم أن التبادل التجاري الدولي يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، وتتم هذه المقارنة على أساس ما يسمى سعر الصرف.

حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية و المتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من

التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات، وهي فجوة تحتمل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز و التوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الوردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد فهذا يعكس خللا هيكليا في السياسة الاقتصادية.

❖ **إشكالية الدراســة:** في ظل التقديم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تغيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2017)؟

❖ **التساؤلات الفرعية:** إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي التجارة الخارجية و أسباب قيامها؟
- ما مفهوم سعر الصرف؟
- ما هي المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري؟

❖ **فرضيات البحث:** لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

أ- **الفرضية الرئيسية:**التغير في سعر الصرف يؤثر بشكل فعال في التجارة الخارجية.

ب-**الفرضيات الفرعية:** يتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

- تعتبر إحدى أعمدة الاقتصاد الوطني، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، و من بين الأسباب التخصص الدولي، اختلاف الميول و الأذواق لدى الشعوب.
- يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.
- مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة أنظمة صرف تماشيا مع تطور أنظمة الصرف الدولية.

❖ **أسباب اختيار البحث**

من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الآتي:

أ- **أسباب موضوعية:** تتعلق بالموضوعية ذاته وهي:

- الاهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والتجارة الخارجية .
- محاولة إضافة مذكرة جديدة إلى المكتبة الجامعية.
- أهمية تغير أسعار الصرف وأثر ذلك على التجارة الخارجية.

ب-أسباب ذاتية: يمكن تلخيصها في الآتي:

- الرغبة في معالجة الموضوع وإثراء معارفنا في مجال تخصصنا.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة التي تطرأ على الاقتصاد الجزائري.
- الموضوع يندرج تحت إطار التخصص.

❖ **أهمية الدراسة**

يحتل موضوع تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية أهمية كبيرة كونه مؤشر رئيسي في اقتصاد كل دولة وتكمن الأهمية في إعطاء صورة واضحة لنتائج تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية.

❖ **الهدف من الدراسة**

بعد الإجابة عن التساؤل الرئيسي واختبار فرضياته تهدف الدراسة إلى:

- تبيان قدر المستطاع أثر تغير سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري.
- جميع الدول تسعى للحفاظ على سعر صرف يناسب وضعها الاقتصادي.
- سعر الصرف يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية و من ثم السياسية.
- الآثار الكبيرة التي تخلفها تقلبات أسعار الصرف على اقتصاد الدولة.

❖ **المنهج المتبع**

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصية الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة، وبذلك تم استخدام كل من المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي.

يتعلق الجانب الوصفي باستعراض الإطار الفكري للتجارة الخارجية و أسباب قيامها، بالإضافة إلى استعراض مفاهيم حول سعر الصرف، أنواعه، خصائصه، كيفية تحديده و العوامل المؤثرة فيه.

أما الجانب التاريخي فانصب على تطور نظام الرقابة على الصرف من جهة ومراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر من جهة أخرى.

كما استخدمنا المنهج التحليلي في دراسة و تحليل تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري و كذا تحليل اثر تغيرات سعر صرف الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية.

❖ **حدود الدراسة**

أ- **الحدود المكانية:** الاقتصاد الجزائري

ب-الحدود الزمنية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2017 و يعود السبب لتفادي تكرار الدراسات السابقة

❖ **الدراسات السابقة:**

- الدراسة التي قام بها الطالب: عبد العزيز برنه، "تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة و مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.

- الدراسة التي قام بها الطالب: بغداد زيان، "تغيرات سعر صرف باليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012.

- الدراسة التي قامت بها الطالبة: بلقاسم ليندة، "أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3-، 2013/2012.

❖ **صعوبات الدراسة**

من الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة هي قلة المراجع الخاصة بموضوع سعر الصرف والتجارة الخارجية الجزائرية، فان وجدت فهي تنحصر في بعض المجلات والملتقيات والمذكرات

والأطروحات التي هي في واقع الأمر قليلة جدا، ضف إلى ذلك نقص بعض المراجع في الجانب التقني حول سعر الصرف و التجارة الخارجية باللغة العربية، كما واجهتنا أيضا صعوبة الحصول على المعطيات والتضارب الكبير في الإحصاءات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ من وقتنا الكثير واستدعى منا الدقة قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب من الصحة. إذ نعتقد أن هذه أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث في مثل هذه المواضيع، تبقى بعض الصعوبات تبدو لنا كذلك في حين بالنسبة للبعض الآخر ليست كذلك.

❖ **هيكل الدراسة**

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة.

يعتبر الفصل الأول بوابة دراستنا بالتطرق إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية حيث حاولنا من خلال المبحث الأول التعرف على التجارة الخارجية، أهميتها، الأسباب التي أدت إلى قيامها و العوامل المؤثرة فيها، و في المبحث الثاني خصص لنظريات التجارة الخارجية ابتداءا من النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية وصولا إلى النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

أما الفصل الثاني سنحاول التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم سعر الصرف، أنواعه، خصائصه والمبحث الثاني خصص لكيفية تحديد أسعار الصرف و العوامل المؤثرة فيه.

الفصل الثالث و الذي يعتبر الفصل التطبيقي للدراسة حمل عنوان دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية لفترة (2008-2017) و الذي قسم إلى ثلاث مباحث لها صلة مباشرة بالجزائر أهمها، المبحث الأول سعر الصرف في الجزائر و به مطلبين الأول دراسة تحليلية لتطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري و بدوره يحتوي أهم مراحل تطور الصرف في الجزائر من الاستقلال إلى حد الآن أما المطلب الثاني فهو بعنوان نظام الرقابة على الصرف بالجزائر. المبحث الثاني دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية الجزائرية و هيكلتها خلال الفترة (2008-2017) و ضم مطلبين الأول تطور التجارة الخارجية خلال الفترة المذكورة و الثاني هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية. بينما المبحث الأخير يدرس اثر سعر صرف الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008-2017).

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

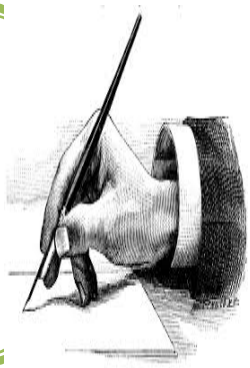

تمهيد:

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية .فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة. حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول. وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا.حيث تعمل على توسيع القدرة التسويقية. من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة والرفع من مستوى الدخل الوطني.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية قام العديد من الباحثين بمحاولة تقديم تفسيرات لقيامها، حيث اختلفت وتضاربت هذه التفسيرات مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن كل دولة تسعى إلى تطبيق سياسة تجارية معينة تتماشى مع طبيعة اقتصادها الوطني.

وبناءا على ما تم طرحه ونظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول** : عموميات حول التجارة الخارجية
- **المبحث الثاني:** نظريات التجارة الخارجية

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة مزايا البلد الآخر في سلعة معينة، حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية نذكر من أهمها:

- احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم لتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال .[1]
- المفهوم العام للتجارة الخارجية هو ان المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]
- هي تداول بين السلع والخدمات بين مقيمين في الدولة ومقيمين في دولة أخرى عن طريق عمليات التصدير والاستيراد والمسجلة في ميزان المدفوعات وتحت رقابة السلطات الجمركية.[3]
- كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها عملية التبادل الحر في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول يهدف إلى تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية.[4]
- عملية التبادل التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى. [5]

---

[1] محمد احمد السريتي، **التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1 ، 2009، ص8.

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع"، الجزائر.ط1 ، 2010، ص12.

[3] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011 ، ص49.

[4] حسام علي داود و آخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، ط1 ، 2002 ، ص13.

[5] نداء علي الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2008، ص9.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم. فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا. فتتضح مدى أهمية التجارة الخارجية لدول العالم فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا. أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة اقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا. ولذا فان التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات. ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.[1]

المطلب الثاني: أهداف التجارة الخارجية وأسباب قيامها

أولا: أهداف التجارة الخارجية

تعتمد معظم الدول على التجارة الخارجية في إشباع احتياجا فليس هناك دولة مكتفية ذاتيا ولا تحتاج للاستيراد والتصدير، فكما تحتاج الدول إلى استيراد السلع والخدمات لإشباع احتياجات مواطنيها تحتاج للتصدير لزيادة إنتاجها القومي الإجمالي وتحقيق التنمية.

ويمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيما يلي : [2]

- تعد التجارة الخارجية عاملا مهما للنفوذ الاقتصادي، فهي تزيد من قدرة الدولة على الاستهلاك وتزيد الناتج العالمي وتمدنا بالمواد النادرة.
- تعمل على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الإنتاج وكذا تزيد من الدخل الحقيقي للدولة المشتركة في التجارة الخارجية، كما تعمل على الاستخدام الكفء للمواد الطبيعية الوطنية.
- تعمل التجارة الخارجية على مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية التي تتميز الدولة بميزة نسبية، وكذا كفاءة استخدام مواردها سواء عمالة أو موارد طبيعية.
- الحصول على المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة التي يحتاج إليها الوطن ومن ثم سد حاجاته بصفة عامة، بالإضافة إلى الاستفادة من تحويل الخبرات من بلد إلى آخر ومن ثم تحقيق تطور اقتصادي.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصّص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص

[1] محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] رشاد العصار و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص17.

معقولاً ومربحًا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددًا قليلاً من السكان نسبيًا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى اراضي قليلة وكثير من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجًا صناعيًا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة .

ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية: [1]

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة،وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010 /2011، ص4.

- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية، ومن أهم هذه العوامل هي: [2]

أولا: انتقال الأيدي العاملة

هناك بعض العناصر التي تؤثر على انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى مما يؤثر في التجارة الخارجية، والتي يمكن حصرها في الآتي:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- العوامل السياسية كالحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

ثانيا: رأس المال

ويعتبر رأس المال أيضا من بين العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية، ويشمل:

- سعر الفائدة الحقيقي أي انتقال رأس الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم حيث إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف حيث رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يزيد الطلب عليه من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

ثالثا: التكنولوجيا

ساهمت التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في التأثير على التجارة الخارجية من كل جوانبها حيث أن اختراع آلات جديدة يساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة، ويوفر الجهد، التكاليف الوقت والجودة وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تصريف الفائض من الإنتاج للخارج، أيضا استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسويق المنتجات عالميا كلها عوامل مؤثرة على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، والتجمعات الجهوية، وكذا المنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت هي الأخرى على التجارة الخارجية.

---

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص4 .

[2] نوري موسى شقيري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1،الأردن، 2012 ، ص17.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعود فائدة نظريات التجارة الخارجية في أسس التبادل التجاري على طرفي التبادل .من أجل هذا تعرض النظريات لشروط تقسيم العمل وتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي ولكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

تكاملت النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية فكانت كالآتي:

أولا: نظرية الميزة المطلقة

قام **آدم سميث** "**Adam Smith** "في كتابه"ثروة الأمم "باستعراض فوائد حرية التجارة، حيث قامت هذه النظرية على ذات المنطق الذي يحكم الإنتاج المحلي وهو التخصص وتقسيم العمل، فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص وتقسيم للعمل الدولي بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزات مطلقة عن غيرها من الدول.[1]

إن إنتاج سلعة معينة في دولة ما إذا كانت تتمتع بميزة مطلقة أو بنفقة مطلقة أقل، الذي دعا به آدم سميث للتخصص والتقسيم الدولي للعمل، هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى.

وهكذا اهتم آدم سميث في فرضياته بإعداد جدول رقمي يبين فيه ذلك .فافترض دولتين هما انجلترا والبرتغال، ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي :

الجدول: رقم (01) نظرية التكاليف المطلقة .

الدولة	القمح	القماش
إنجلترا	04 دولارات للوحدة	03 دولارات للوحدة
البرتغال	02 دولارات للوحدة	06 دولارات للوحدة

المصدر: بوكونة نورة، "**تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص4.

و من خلال هذا الجدول يمكن أن نقول، أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال .وارتفاع ثم القمح في انجلترا عنه في البرتغال. ويعمل منتجي القمح على تصديره وتسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010، ص37.

الإنجليز وسوق القمح أمام المنتجين البرتغاليين، وذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى وسوق انجلترا للثانية، وهكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلترا، وصناعة القمح في البرتغال، ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين، وبالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما .وبهذا تتحصل الدولة على حاجتها من السلعة بأرخص سعر.

لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي **آدم سميث**، الشرط الأساسي هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدول، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة، والنتيجة هي زيادة الإنتاجية والثروة في الدولة المعينة.[1]

ثانيا: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

نشر **ريكاردو** كتابه مبادئ في" **الاقتصاد السياسي والضرائب** "عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون.

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل .ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة .

ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة.
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية.

[1] بوكونة نورة، مرجع سابق، ص4.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى .وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.

تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.[1]

ثالثا: نظرية القيم الدولية

تنسب هذه النظرية إلى"**جون ستيوارت ميل**"**John Stuart Mill** "حيث حاول" جون ستيوارت"البحث عن العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وقام باستكمال النقص في نظرية" ريكاردو"، وقد أوضح أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليها المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين، ومعنى ذلك أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضيهما، وفي حالة أن طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من انتفاعها من التجارة الخارجية بسبب ازدياد وارداتها مع هذه الدولة والعكس، ويتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب وعرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.[2]

[1] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص12- 13.

[2] حسن خلف فليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، ط2، الأردن، 2004، ص56 .

الجدول: رقم (02) نظرية القيم الدولية

كمية العمل المستخدمة في إنتاج السلعتين	الدولة	الناتج الكلي من السلعة	
		الأحذية	الملابس
300 يوم	البرتغال	100	75
300 يوم	انجلترا	50	60

المصدر: حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996 ، ص64 .

حسب أفكار"ميل "وحسب الجدول أعلاه، فإن البرتغال تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ومع ذلك يمكن قيام تبادل بين الدولتين وفق الميزة النسبية، حيث يظهر أن الدولة الأولى تتميز في إنتاج الأحذية أما انجلترا فتتميز نسبيا في إنتاج الملابس أكثر من الأحذية، وهكذا تتخصص الدولة الأولى في إنتاج الأحذية والثانية في إنتاج الملابس.

فبالنسبة لشروط التبادل الممكنة، نجد أن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها في البرتغال مقابل 75 وحدة من الملابس، أما في انجلترا فإن 100 وحدة من الأحذية يمكن تبادلها مقابل 120 وحدة ملابس. ومن الواضح أن البرتغال تستفيد من التجارة إذ تحصلت مقابل 100 وحدة أحذية على ما يزيد عن75وحدة ملابس، أما انجلترا فيمكنها أن تستفيد من التجارة إذا حصلت على 100 وحدة أحذية مقابل التخلي عن 120 وحدة ملابس وبذلك تكون حدود التبادل المفيدة للدولتين كما يلي:

الأحذية 75 وحدة ملابس.

120وحدة ملابس.

والحصول على الربح الأكبر من التجارة الخارجية حسب هذه النظرية مرتبط بعاملين هما:

1- حجم الطلب في كل من الدولتين: حسب المثال السابق إذا استطاعت البرتغال الحصول على 120 وحدة من الملابس مقابل تصديرها 100 وحدة من الأحذية فقد حققت أكبر ربح من التجارة مع انجلترا، ولكن إذا كانت إنجلترا أساسا ترغب في استيراد كمية أقل من الأحذية وكان طلب البرتغال على سلع انجلترا كبيرا ومتزايدا، فإن شروط التبادل ستكون لصالح انجلترا وضد البرتغال.

2- مرونة الطلب في كل من الدولتين: مرونة الطلب هي تغيير حجم الطلب نتيجة لتغيير قيمة السلعة وحسب المثال السابق عندما كان طلب البرتغال على سلع انجلترا أكبر وهدد بتدهور معدل التبادل،كان من الممكن أن تعزف البرتغال- ممثلة في المستهلكين أو المستوردين عموما -عن استهلاك كميات كبيرة من واردات انجلترا لأن قيمة ما يدفعونه مقابل حجم معين من السلع المستوردة كلما كان كبيرا كلما اتجه الوضع نحو التوازن ونحو استعادة معدل التبادل السابق.[1]

[1] حسن خلف فيلح، نفس المرجع، ص65.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

جمعت هذه النظرية بين العديد من النظريات لمفكرين مختلفين التي يمكن التطرق لها في الآتي:

أولا: نظرية" هكشر"و"أولين "(النظرية النسبية لعوامل الإنتاج)

توصل كل من" **هكشر وأولين**"**Hucker& Olin**"إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول،فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل وأخرى في عنصر الأرض وأخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا، وقد اعتمد" هكشر "و"أولين "في تفسير هذه الاختلافات في الموارد وربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها تجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا، والتي لها وفرة في رأس المال والتكنولوجيا يكون سعر رأس المال وهذه التكنولوجيا أقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، وبالتالي فالسلع التي تتوفر على هذا العامل ونفس الشيء بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف والتكنولوجيا العالية الدقة، ستكون أرخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى.[1]

ومن بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية" هكشر "و"أولين"هي هذه الفروض: [2]

- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، ويؤدي الأخذ إلى قيام النموذج باستبعاد صورة المنافسة الاحتكارية التي تنظم أسواق الإنتاج والاستهلاك.
- تجانس دول الإنتاج، حيث يعبر هذا الفرض بأنه في حالة زيادة المدخلات في إنتاج سلعة ما بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.
- يركز نموذج" هكشر وأولين "اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الخارجية في المنتجات تامة الصنع دون الأخذ بعين الاعتبار السلع الوسيطة أو السلع الاستثمارية.

أما الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فيمكن حصرها فيما يلي: [3]

- اهتمام النظرية بجانب العرض وأهملت جانب الطلب واعتمدت على الطابع الستاتيكي في التحليل والأصل أن الواقع يتطور بشكل ديناميكي.
- تجاهلت النظرية اختلافات النوعية القائمة بين المجموعة الواحدة من عناصر الإنتاج ومن الأخطاء التي تعاب عليها في قياس درجة الوفرة أو الندرة لعامل التقدم التكنولوجي .

---

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن،2010، ص31- 30.

[2] أشرف العدلي، **التجارة الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، ط1، مصر،2006 ، ص29 .

[3] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي :التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، مصر،2001، ص47.

ثانيا: نظرية ليونتيف(لغز ليونتيف)

قام الاقتصادي"**ليونتيف Leonetiv**" " بدراسة تجريبية سنة 1953 م لمحاولة إثبات نظرية "هكشر"و"أولين "حيث استهل دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج "هكشر"و"أولين "لنسب عناصر الإنتاج، وقد حاول إثبات هذه النظرية من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى.[1]

وقد انتهى" ليونتيف "إلى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة من رأس المال بمقدار حوالي 30% أكثر من صادراتها منها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع كثيفة رأس المال وهو ما أصبح يعرف لاحقا بلغز" ليونتيف"، إلا أن ليونتيف انتهى أيضا وفي نفس السياق إلى أن تلك النتيجة لا تمثل نقصا لنظرية" هكشر"و"أولين"، وسبب ذلك أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى ثلاثة أمثالها في البلدان الأخرى، ويرجع ذلك إلى المهارة والتعليم المتطور، وبالتالي تكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفرة في عنصر العمل بنسبة أكبر من رأس المال، وليس هناك نقدا لهذه النظرية.[2]

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية

أولا: نظرية تشابه الأذواق (ليندر1961)

وصاحب هذه النظرية هو الاقتصادي السويدي" **ليندرLinder**" حيث بدأ تحليله انطلاقا من فكرة أنه إذا كان التوفر على عوامل الإنتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الأولية، حسب ما جاء في نظرية "هكشر"و"أولين"، فإن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولا تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية، وأن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها، فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجما، كما أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، ويصبح الطلب الداخلي شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا لكي يصدر أي منتوج، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1 ، مصر،2005 ، ص155.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

أما الفكرة أو العنصر الثاني الذي ركز عليه" ليندر"هو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة فإن صادرات البعض هي واردات البعض الأخر،ويصبح حجم المبادلات أكثر أهمية فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض أكثر فأكثر، ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها تختلف فقط من حيث نوعيتها أو درجة تعقدها.[1]

ومن حيث فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب" ليندر "بمجموعة من العوامل وهي :

- الميزة في إمكانيات استغلال المواد الأولية.
- التنافس بين المتعاملين.
- اقتصاديات الحجم(وفورات الحجم).
- التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة.
- التنافس الاحتكاري.

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل، وما يلاحظ على مساهمة" ليندر" هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب، حيث لم يعط أهمية كبيرة لتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمدا على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتجات.[2]

ثانيا: دورة حياة المنتج

قدم كل من" **ريمون فيرنون وهيرش Raymond Vernon&Hersh**" النظرية المسماة بدورة حياة المنتج سنة 1966 في التجارة الدولية والاستثمار، حيث تعتبر أساس قيام التجارة الخارجية، وتقوم بتوضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، وهذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة وصاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم"دورة حياة المنتج.".[3]

---

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1 ، الأردن،2013 ، ص58.

[2] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص48.

[3] فيلح حسن خلف، مرجع سابق، ص82.

وقد قسم كل من" فيرنون"و"هيرش "مراحل دورة حياة المنتج إلى: [1]

1- مرحلة المنتج الجديد

تعتمد هذه المرحلة على أنشطة البحوث والتطوير من أجل خلق منتج جديد، وتتوقف هذه الأنشطة على توفر بعض الشروط، من أهمها توفير سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، وفتح لاستخدام أحدث الطرق والوسائل الفنية للإنتاج، بالإضافة إلى ضرورة توفر طاقة تكنولوجية.

2-مرحلة التطور والنمو

يتم تصدير المنتج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر إنتاج هذا المنتج، وتقوم بتصديره نحو الخارج، وفي هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب بوتيرة معتبرة ويصبح أكثر مرونة للأسعار، وتحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار لنفسها.

3-مرحلة النضج

في هذه المرحلة تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج،حيث يصبح هذا المنتج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، أي إنتاج المنتج لا يبقى حكرا للمؤسسة المخترعة فقط.

4-مرحلة التراجع

وهي المرحلة التي يكون فيها المنتج موحد النمط والسوق معروف بشكل جيد، حيث يصبح الإنتاج في الخارج أكثر مردودية ويتحول المنتجون في الخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق البلد المخترع وذلك لتوفر اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية استيراد البلد المخترع للمنتج ويتحول هو إلى إنتاج منتجات أخرى.

ثالثا: نموذج الفجوة التكنولوجية

يركز هذا النموذج في تفسير التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتطورة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات بنفقة إنتاجية أقل، وهذا يؤدي إلى اكتساب مزايا نسبية لهذه الحركة، إذا فالاختلاف الدولي في المستويات التكنولوجية يحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة.[2]

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 92، ص93.

[2] يونس محمود، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2009، ص84.

واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود: [1]

1-فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدولة موطن الابتكار،وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.

2-فجوة التقليد: وهي تلك الفترة الفاصلة بين بداية إنتاج المنتج الجديد في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجه في الخارج.

[1] فيلح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص87.

خلاصة الفصل:

تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا لاقتصاد أي دولة، وذلك لما توفره من تداول مستمر للسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة وخارجها، وقد جاءت عدة نظريات مفسرة لها حيث ترى أن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول قد يعود إلى اختلاف التكاليف المطلقة في إنتاج السلع أو بسبب اختلاف التكاليف النسبية وهو ما أقرته نظرية الكلاسيكيين، أو قد يرجع إلى الميزة النسبية للتطور في المعاملات الاقتصادية أو بسبب تماثل الأذواق لدى المستهلكين أيضا وهذا كان حسب النظرية النيوكلاسيكية، أما النظرية الحديثة فترى أن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو أن هذه الأخيرة تعمل في ظل منافسة احتكارية.

الفصل الثاني

عموميات حول سعر الصرف

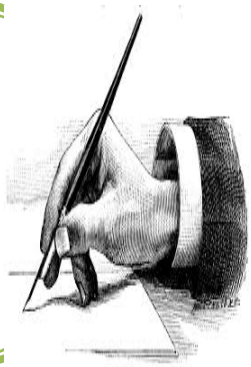

تمهيد:

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية و الأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول، التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة، إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين و المستثمرين و كذلك باهتمام جميع المؤسسات و الشركات، إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية و عليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية، و من الطبيعي اذا أن يكون لسعر الصرف أهمية بالغة في التجارة الخارجية من خلال تسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الاجنبية عند قيام علاقات تجارية او مالية.

و نظرا لأهمية سعر الصرف قسمنا هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول:** ماهية سعر الصرف
- **المبحث الثاني:** كيفية تحديد أسعار الصرف و العوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها " كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها" ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه و كيفية تحديده.

سيتم التطرق في هذا المبحث الى المفاهيم الاساسية لسعر الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين و المهتمين بالموضوع، نذكر منها:

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.[1]
- يعبر سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، و يعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[2]
- يطلق سعر الصرف كذلك على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة وطنية.[3]

و يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الوطنية.

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص 10.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2010، ص120.

[3] احمد فريد مصطفى :**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009 ،ص 375.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف صيغ عديدة لكل منها دلالتها الاقتصادية و بالتالي الاستعمال الخاص بها.

أ- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن تبادلها مع عملة بلد أخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات.[1]

ونستطيع القول أنه يوجد سعر الصرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الخاص بالأسواق الموازية.

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما طبقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة معينة، كما يمكن أن يتغير حسب تغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، و هو يعتبر سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الإعتبار.

ب- سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذا هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الاقتصاديين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم، مثلا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي هو[2]

$$TCR = \frac{\text{TCN. Pus}}{Pdz}$$

حيث: :TCR سعر الصرف الحقيقي ؛

TCN: سعر الصرف الاسمي؛

PUS: مؤشر الأسعار بأمريكا؛

PDZ: مؤشر الأسعار بالجزائر؛

و حسب هذا المثال فإنه، كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر

[1] أحمد عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 124.

[2] موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص44.

ج- سعر الصرف الفعلي:

هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، و بهذا فإن سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطي لكل عملية أجنبية.[1]

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر اسمي فهو متوسط لعدة أسعار صرف وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أي أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعمليتين في الدولتين، ومنه هذا السعر يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد تجاه شركائه التجاريين.

هـ- سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني*Et يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة . إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني . و لهذا فإنه و من . الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و من ثم تفسير مجراه.

و يعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

[1] يمينة درقال، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010- 2011 ، ص41.

[2] العباس بلقاسم، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر2003.

المقاصة: و هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها ترتكز على تسوية الحقوق و الديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدتين وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما، باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة. أي عدم تساوي ديون دولة و حقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

المضاربة: المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض و إعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع. و تسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات و قد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة و سرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

التغطية: التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة و ذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.[1]

[1] جديدن لحسن، **تسير خطر سعر الصرف**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2004، ص03.

المبحث الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف و العوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول: كيفية تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة و المطلوبة من الصرف الأجنبي، و يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، و يعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.[1]

بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناءا على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية و أسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسة مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية التي تواجه البلد. لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور. و هنا نميز بين ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** و هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل. فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.
- **الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط. و يتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من العملات، و إنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، و بالمؤشرات الاقتصادية و النقدية للبلد من جهة أخرى . و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا و عند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص 101.

- **الحالة الثالثة:** هي حالة الارتباط بسلة العملات، و هنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. و نشير هنا إلى أن سعر الارتباط و دقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

❖ **تغير الأسعار النسبية:**

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى فإذا انخفضت الأسعار في أحد البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد و زيادة الطلب على عملته– ومع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في أسعار الصرف ثابتة– فإن زيادة الطلب على العملة النقدية تؤدي إلى رفع قيمة عملة ذلك البلد أو زيادة صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى ومن المؤكد أن العكس يكون صحيحا.

وإذا ارتفعت الأسعار في أحد البلدان، فإن الطلب على منتجات ذلك البلد ينخفض، ومن ثم ينخفض الطلب على عملة البلد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة ذلك البلد أو سعر صرفه.[1]

❖ **التغيرات في قيمة الصادرات و الواردات:**

يتأثر سعر صرف العملة النقدية بقيمة الصادرات و الواردات، فحينما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، والعكس يكون صحيحا. ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراته قياسا بوارداتها.[2]

❖ **تغير معدلات التضخم:**

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى في سوق الصرف، وهذا سيدفع المستهلكين الوطنيين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيراد الأجانب من سلعة ذلك البلد، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق

[1] سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية نظرية وتطبيق**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 149–150.

[2] جايد مشكور العامري، مرجع نفسه، ص149.

الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

❖ **أسعار الفائدة:**

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، فيتحقق الاستثمار وينشط الاقتصادي الوطني ويتضاعف الاستثمار، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. في حين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من مكانة الاقتصاد الوطني و ينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.[1]

❖ **حركة رؤوس الأموال:**

تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى، إذ ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال، وبناء على ذلك فإن تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية.[2]

❖ **التغيرات الهيكلية:**

تؤدي التغيرات الهيكلية، وخاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما، إلى تغيير سعر صرف عملتها النقدية. فإذا ازداد الإنتاج في هذه الدولة، فإنها تتمكن من زيادة إنتاجيتها إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاتها تدريجيا بسبب هذه الزيادة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول الأخرى وتزايد صادرات تلك الدولة ومن ثم يزداد الطلب على عملتها النقدية، ويؤدي ذلك إلى زيادة سعر صرف عملتها النقدية.[3]

❖ **الديون الخارجية و خدمة الديون:**

تعد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة بأقساط الفوائد السنوية، وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية. الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية.[4]

---

[1] حاكم محمد حسن، **أثر التضخم و معدلات الفائدة على أسعار الصرف**، كلية الادارة و الاقتصاد، العراق ص 07، على الموقع التالي:
http://www.ahlulbait online.com/Karbala/html/jurna1/1/atharhtm 20.04.2019,22:27,p6.

[2] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص149.

[3] مرجع نفسه، ص 150.

[4] حاكم محسن محمد، مرجع سابق، ص7.

❖ **المضاربة:**

تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستنخفض في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى.

❖ **الحروب و الكوارث الطبيعية:**

يمكن أن تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية في الاقتصاديات الوطنية للدول، مما يؤدي لاختلال في قوة هذه الاقتصاديات، وينتج عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

❖ **التغيرات في أذواق و تفضيلات المستهلكين:**

إن أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم في بلد ما لا تتسم بالاستقرار اتجاه منتجات أي بلد حتى النهاية. فقد تتحول من منتجات بلد إلى آخر وهذا ما ينعكس على أسعار الصرف الأجنبي لعملة البلد الذي يقل منه الاستيراد. فإذا كان التحول في الأذواق و التفضيلات يأتي بشكل مؤقت فان آلية السوق قد تكون كفيلة باستعادة التوازن.[1]

❖ **التمايز الاستثماري:**

إن توافر الظروف الملائمة الكفيلة في بلد ما يجذب الاستثمارات طويلة المدى بالإضافة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من عملة هذا البلد في الخارج، وهذا ما يساهم بشكل مباشر في رفع سعر صرف العملة المعنية فمثلا في ثمانينات القرن الماضي ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة لوجود عوامل تحفيزية عديدة، أهمها كانت الضرائب التفضيلية والمعدلات الحقيقية المتوقعة العالية لعوائد الاستثمار وأسعار الفائدة الاسمية المرتفعة(نسبيا) على القروض طويلة المدى مع وجود عملة قوية والشعور بالأمان والاستقرار السياسي، كل ذلك أدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق والمؤسسات والمشروعات الاستثمارية الأمريكية،فازداد الطلب على الدولار وبالنتيجة ارتفع سعر صرف هذه العملة تجاه العملات الأخرى. وفي المقابل فان عدم الاستقرار السياسي في المكسيك في العام 1994 دفع إلى هروب رأس المال وهو ما أثر على الاستثمار الأجنبي الصافي في كل من المكسيك والولايات المتحدة فانعكس سلبا على سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية.[2]

---

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر3،2011، ص 35.

[2] نفس المرجع، ص 39.

خلاصة الفصل:

إن أسعار الصرف عنصر هام يساعد ويساهم في تطوير التجارة الخارجية فهي وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول من خلال توسيع الصادرات والواردات وسعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف هذا الأخير وبآلياته و متعامليه زاد من فعالية المعاملات(صادرات و واردات).

كما تميز سعر الصرف بعدة بخصائص و ظهر في عدة صيغ و اختلفت العوامل المؤثرة فيه و كيفية تحديده. فبمعرفة كل هذا أدركنا مساهمة سعر الصرف في تطوير التجارة الدولية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية

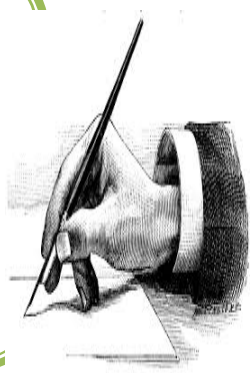

تمهيد:

يمثل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على التجارة الخارجية لمختلف الدول، فالتحولات الاقتصادية الدولية وضعت العديد من الدول أمام تحديات تفرض عليها مراجعة سياساتها المالية والنقدية وتكييفها مع مختلف التقلبات الحاصلة على الساحة الدولية حماية لاقتصادها من المنافسة وسيطرة الدول المتقدمة.

إن تسوية المبادلات التجارية الدولية تتم باليورو والدولار (تسديد مدفوعاتها واستلام مقبوضاتها)، لذا فان سعر الصرف بينهما يؤثر على التجارة الخارجية في الجزائر وهو ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل من الجانب التطبيقي للبحث موضوع الدراسة وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية تحدد العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأثرها على التجارة الخارجية خلال الفترة (2008-2017) من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** سعر الصرف في الجزائر
- **المبحث الثاني:** دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلتها خلال الفترة(2008-2017).
- **المبحث الثالث:** دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2017).

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر

ارتبط تطور نظام الصرف في الجزائر ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، وتميز في كثير من الأحيان بالتسيير الإداري والبعد عن الواقع الاقتصادي. فقد مر الاقتصاد الجزائري في بدايته بمراحل التنمية التي تطلبت حسب وجهة نظر المسيرين آنذاك بنظام تسيير مخطط مركزي يهدف إلى تنمية اقتصادية الأمر الذي ساهم بشكل كبير استقرار سعر الصرف الدينار لمدة طويلة. إلا أن هذا الاستقرار كان مبنيا في الأصل – من حيث نظام التسعير والصرف – على الفرنك الفرنسي، فمع تدهور قيمة هذا الأخير لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار، ثم بعدها إتباع سياسة انزلاق الدينار بهدف تخفيف حدة صدمات الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من سنة 1986.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري

عرفت أنظمة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري منذ الاستقلال، تطورات متتالية من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه. فمن هذا المنظور سنحاول تتبع مختلف نظم الصرف المطبقة في الجزائر وفق التسلسل الزمني التالي:

المرحلة الأولى: (1962 – 1964)

لم يكن للجزائر عملة خاصة بها، لكونها ما زالت تحت أثر الاستعمار، فلزم عليها استعمال العملة الفرنسية الاستعمارية وهي الفرنك الفرنسي رغم استقلالها وهذا لارتباطها بمنطقة الفرنك وضعف الاقتصاد الجزائري واختلال ميزان المدفوعات.

أمام هذا الوضعيات قررت الجزائر بذل كل جهودها بهدف التسوية الكلية لحقوقها وسيادتها فقررت إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1963[1] ورافق هذا عدة قرارات أهمها ما يخص التجارة الخارجية التي تبقى أساس السياسة النقدية تبعها بعد ذلك قرار إصدار الدينار كعملة وطنية جزائرية في أفريل 1964 عوض بذلك الفرنك الفرنسي وأصبح يساويه في القيمة 1 ف ف = 1 دج.

[1] المرسوم المؤرخ في 09-03-1963 و المتضمن إقرار نظام الحصص.

الجدول رقم 03: معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي 1962-1964

السنوات	1962	1963	1964
الفرنك الفرنسي	ف ف	ف ف	01
الدولار الأمريكي	4.93	4.93	4.93

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل بيانات بنك الجزائر

المرحلة الثانية: (1965 – 1973)

كان النظام السائد خلال هذه المرحلة وإلى غاية سنة 1971 هو النظام النقدي الدولي عبر اتفاقية بروتن وودز، أين كان على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي التصريح بتكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من لذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي.

ونتيجة لذلك جسدت الجزائر حقيقة سيادتها الوطنية، بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية، وبعد صدور ميثاق الجزائر 1964 اختارت الدولة الدخول في الصناعة الثقيلة كطريق للتنمية وتبنت نظام صرف ثابت مربوط بعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي، وحدد سعر الصرف على أساس1 دينار جزائري يساوي فرنك فرنسي، أي 180 ملغ [1]من الذهب الخالص أو بالنسبة للدولار الأمريكي حسب القانون رقم 64 -111 المؤرخ في 10 أفريل 1964، وعملت به الجزائر إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار بعد تعرضه لهجومات مضاربة حادة عقب أحداث سنة 1968 ،الذي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا وتعززت قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي، تزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول(1967 – 1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة مابين أوت 1969 –ديسمبر1973[2] حيث أصبح الدينار لجزائري الواحد يساوي 25,1 فرنك فرنسي أو فرنك فرنسي واحد يساوي 88,0 دينار الجزائري.

[1]Journal officiel de la république algérienne de 10/04/64

[2] بربري محمد أمين، **مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية** : دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص35.

الجدول رقم 04: معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي 1965-1973

السنوات	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الفرنك الفرنسي	01	01	01	01	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
الدولار الأمريكي	4.93	4.93	4.94	4.94	4.93	4.94	4.94	4.18	4.18

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل بيانات بنك الجزائر

المرحلة الثالثة: (1974 – 1987)

أمام انهيار نظام "بروتن وودز" وإقرار مبدأ تعويم العملات في 1971 ،لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية. كما يعتبر هذا النظام وسيلة تضمن استقرار قيمة الدينار وإبعاد كل تقلبات وسائل الدفع الخارجية، ويسمح بالتدخل الفوري من طرف السلطات النقدية في حال ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة .

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي، فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح التغيير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في 1974[1].

[1] شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،2011، ص123.

الجدول رقم 05: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974 – 1988)

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987
$/ دج	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

يتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات وكذا القيود المفروضة على الصادرات.

المرحلة الرابعة (1988 – 1994)

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 – خاصة أنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من العملات الصعبة– إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، حيث تزامن مع هذا العجز التدهور الشديد في النشاط الاقتصادي [1].

أدى كل هذا التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي. ولتحقيق هذا الهدف تم بداية سنة1987 تعديل سعر الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية. وهذا وفقا لتنظيم "انزلاق تدريجي" ومراقب من طرف السلطات النقدية وطبق نهاية 1987 إلى سبتمبر 1991[2]

[1] حميدات محمود، **مدخل التحليل النقدي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2005 ،ص159.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،ص218.

ويعود سبب الانزلاق إلى:[1]

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.
- زيادة ثقل خدمة الدين.

و يمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مابين 1987 -1991 بالنسبة للدولار الأمريكي

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1987	4.936	_
نهاية 1989	8.032	بداية عملية الانزلاق
نوفمبر 1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
نهاية جانفي 1991	15.8889	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره، وإمكانية تحرير التجارة الخارجية عموما والواردات خاصة
نهاية فيفري 1991	16.5946	_
نهاية مارس 1991	17.7653	استقراره عند هذا المستوى مدة ستة أشهر
نهاية سبتمبر 1991	22.5	تخفيض صريح بنسبة 22 %وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي المرحلة التي طبعتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، والهدف من ذلك بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من استقراره. وفي نهاية سبتمبر 1991 ،قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22 %مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني(ستاندباي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 .

وقد أدى الانزلاق والتخفيض الصريح إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضا المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعملات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 بـ 23 دينار/دولار تقريبا ومعادلته السوق الموازي للعملات سنة 1993.[1]

و من اجل تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي كان هناك تخفيض ثاني سنة 1994 بنسبة 17.40 %، وبذلك دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم المدار.[2]

المرحلة الخامسة (1994 - 2017)

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. اذ يتحدد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب.

و بين عام 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي % 13 بين 1998 و2001.

[1] سمير ايت يحي، **التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09 ،2011 ،ص 66.

[2] سمية زيرار وآخرون، **اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ،العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009 ، ص 361.

الجدول رقم 07: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (1994- 2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
$/ دج	36.05	47.66	54.74	57.70	58.37	66.57	57.25

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

و تواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح مابين 2 % و 5 % وهذا الإجراء يهدف أساس إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل ابرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 5,7 % وفي سنة 2006 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار لكن في سنة 2007 ارتفع سعر صرف الدينار إلى 36.69 وواصل الارتفاع سنة 2008 وفي سنة 2009 عاود الانخفاض ليبلغ 64.72 واستمر إلى أن بلغ سنة 2014 حوالي 99.78، انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1.36% وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 110.96 دولار/الدينار في عام 2017 مقابل 109.47 دولار/الدينار في عام 2016 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: تطور سعر صرف الدينار مقابل الاورو والدولار (2001 – 2017)

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج/ الاورو
2001	77,2647	69,2002
2002	79,6850	75,3573
2003	77,3683	87,4644
2004	72,0653	89,6425
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	72,8537	102,2154
2012	77,5519	102,1627
2013	79,3809	105,4374
2014	80,56	106,91
2015	100,46	111,44
2016	109,47	121,18
2017	110.96	125.32

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

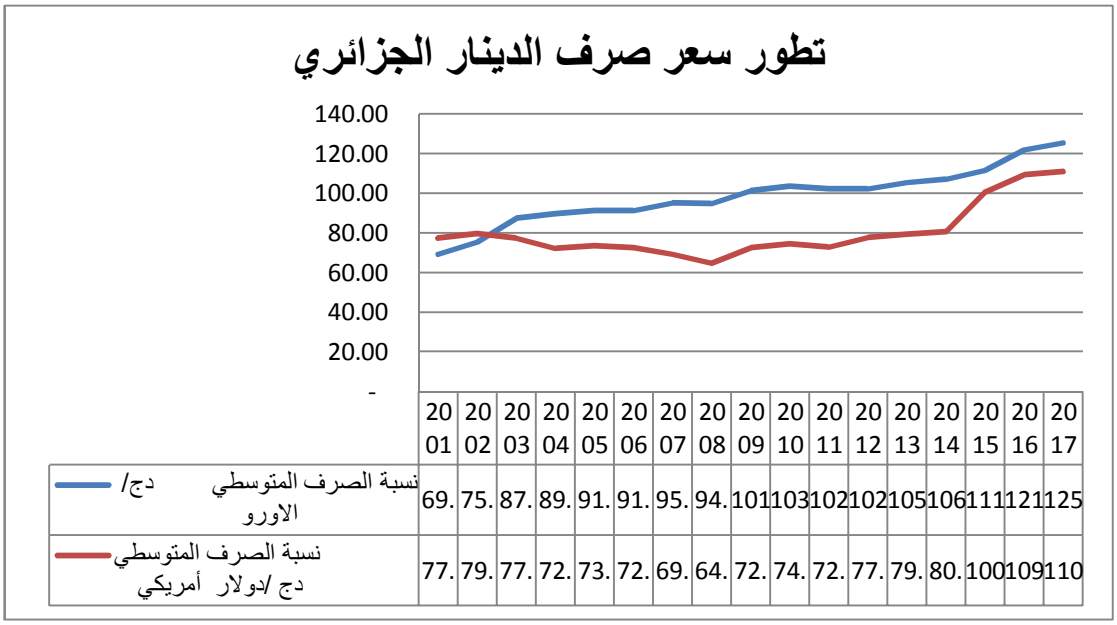

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصرف المتوسطي دج/ الاورو	69.	75.	87.	89.	91.	91.	95.	94.	101	103	102	102	105	106	111	121	125
نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	77.	79.	77.	72.	73.	72.	69.	64.	72.	74.	72.	77.	79.	80.	100	109	110

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(08)

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

ويقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية التي بحيازة الدولة حسب الحاجات الضرورية للوطن وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير من المدفوعات الدولية حيث تخصص الرقابة على الصرف على كل التدفقات المالية بين البلد المحلي والعالم الخارجي[1]، يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ: 1990/04/14.

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990 .

مرحلة حماية الاقتصاد الوطني 1962-1970:

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع.

شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في :[1]

[1] محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 204.

❖ **التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال:** وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي في 1962-1963، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.

❖ **نظام الحصص:** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والإدارة الجيدة للعملة، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

❖ **الاحتكار:** وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية.

❖ **الاتفاقيات الثنائية:** من اجل توسعة مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية.

مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية 1971-1977 [1]

تمثلت أهم أهداف الرقابة على الصرف خلال هذه الفترة في الهدفين التاليين:

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية.
- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن أزمات الأسواق والأسعار العالمية.

نظرا لما تميزت به هذه الفترة من ظهور الاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وانطلاق الخطة الرباعية الأولى والثانية، قامت الحكومة بوضع مجموع من الإجراءات كإقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987

إن صدور قانون 78-02 بتاريخ فيفري 1978 ،تضمن تأميم جميع عمليات البيع والشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص صراحة على اقتصاد الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 294.

وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم، هذا وقد مكن هذا القانون مصالح الجمارك من التدخل للسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.

بعد ذلك جاء قانون 86-12 الصادر بتاريخ :1986/08/19 المتعلق بتنظيم البنوك التجارية والبنك المركزي، والذي حدد إطار المنظومة البنكية، ومكن البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف، إذ خول للبنك المركزي صلاحية التشريع، والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية لسنة 1986 ،أين دخل الاقتصاد الوطني في دوامة حقيقية، مست بكيانه بسبب الانخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور قيمة الدولار بنسبة 40% في أسواق الصرف العالمية مما ألحق منظمة الـ: OPEC بخسارة قدرت بحوالي 60 مليار دولار.

أخيرا قانون 88-01 الصادر بتاريخ: 1988/01/12 ،والمتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية،وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات .

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990

مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية 1988-1995

تميزت هذه الرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوي بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 5 مليون دولار، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ: 1990/04/14 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على

الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر" كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.[1]

نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي أعاد هيكلة النظام المصرفي الجزائري كليا، وعرف بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بنظام البنوك والقرض[2]. ولقد تجسدت أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية أو أجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية(بورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

كما وضع الأدوات اللازمة لتدخل في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدر والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط وهي :

- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.
- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.

[1] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة02 ،الجزار ،2003 ، ص196.

[2] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات** ،الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الممارسة التسويقية–، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2004 ،ص4.

-يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 04-92 الصادر بتاريخ: 1992/03/22 المتعلق بمراقبة الصرف، ويرتكز القانون على :

- تسيير الموارد من العملات الصعبة.
- دخل الوسطاء المعتمدين.
- حسابات العملة الصعبة.
- القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات.

الجدول رقم09: الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10

المجال	الإجراءات
تحرير التجارة الخارجية	أ- إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية والتي تتعمق بالحساب الجاري، وهذا عن طريق مصرف وسيط معتمد وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف. ب - إمكانية الاحتياط ضد مخاطر الصرف في حالة التسديد الأجل وذلك بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية، بعد اتفاق المتعامل الاقتصادي مع مصرفه. ج - حرية التصدير دون الحصول على أي ترخيص مسبق. د - الالتزام بتحويل الإيرادات الناتجة عن التصدير إلى

	الوطن.
الاستثمار الأجنبي المباشر	ا- حرية اختيار شكل الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالاشتراك مع المؤسسة العامة الجزائرية أو الخاصة، ومن حيث شكلها. ب- حرية إعادة التصدير رؤوس الأموال الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن أرباح وفوائد والريوع بالإضافة إلى الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت الجزائر عليها.
العمليات الجارية الأخرى	أ- يحق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء ذلك المصدرة للسلع والخدمات الاستفادة من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية. ب- تنفيذ التسديدات المتعمقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد وتصدير البضائع من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت.
تخصيص موارد العملة الصعبة	أ- أخذ تخصيص الموارد من العملة الصعبة مجموعة من الأولويات التي تهدف في مجملها إلى استيراد المنتوجات التي تساهم في تنمية إنتاج المحروقات والحاجيات والمدخلات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج والمدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

المصدر: فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف عمى الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص74.

المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري

1-سياسة تخفيض العملة: ان اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة وتقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقة كان كافيا كي، يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول لتتكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير القادر على التصحيح التلقائي، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن ر فع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له، لما كان لهذه السياسة من آثار بليغة على القطاع الخارجي والداخلي نذكر منها:[1]

-تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطة كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبته تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم حيث قدرت الزيادة بحوالي 10 %في الفترة (1984-1988) وارتفعت إلى حوالي 25 % في (1990 -1991) ووصلت إلى 30 % سنة 1995.

-إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يهدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعيا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد وفقا لمنظمة الأوبك.

[1] مبارك بوعشة، **السياسة النقدية و اثار تخفض العملة الوطنية**، مجله العلوي الاسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر 1999، ص 85-86.

2- سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعار صرف الدينار الجزائري :

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي 98 %من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف وعليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي :[1]

❖ **تنويع مناطق الاستيراد:**

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الاورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الاورو إلى مناطق أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبد من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50 % من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوربا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوربي مما قد لا يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي.

❖ **جلب العملات الأجنبية:**

العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال :

- القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.
- بيع العقارات المالية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

❖ **تنشيط سوق الصرف:**

العمل على تنشيط سوق الصرف وذلك من خلال :

- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي.
- مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر، و أثرها على المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 196-197.

- التقليص من الضغطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وبالتالي تساعد على استقطاب الأموال وتجنب التعامل مع السوق الموازية.

❖ **تنويع هيكل احتياطي الصرف:** تتمثل في :

- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي.
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل وتوظيف احتياط الصرف الذي وصل في نهاية سنة 2017 إلى حوالي: 97.3 مليار دولار[1] .

وتسير هذا الاحتياط من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

[1] محافظ بنك الجزائر، 2017، www.bank-ofalgeria.dz

المبحث الثاني:دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلتها خلال الفترة(2008-2017)

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)

الجدول رقم 10: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات من المحروقات	77194	44415	56121	71662	70584	63663	58362	33081	27920	33200
الصادرات خارج المحروقات	1386	771	970	1227	1152	1050	1634	1485	1390	1370
إجمالي الصادرات	78590	45186	57091	72889	71736	64713	59996	34566	29310	34570
الواردات	37993	37402	38885	46927	51569	54984	59670	52649	49440	48730
الميزان التجاري	40597	7784	18206	25962	20167	9729	326	-18083	-20130	-15530

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح لنا سنة 2008 وصلت قيمة الفائض في الميزان التجاري إلى اكبر مستوى له ب 40597 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد والتصدير وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه، أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة % 80,82 حيث قدر ب: 7784مليون دولار والسبب راجع للأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية بسب أيضا تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة، وارتفعت الفائض في الميزان التجاري من جديد في سنة 2010 بقيمة

18205مليون دولار . مّكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره: 194مليار دولار في نهاية2013.

نلاحظ انتقال رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في سنة 2014 بفائض قدر ب 225مليون دولار إلى عجز قدره 18,083 مليون دولار في 2015 بالفعل، كانت صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة(18 سنة) من الفوائض المتتالية واستمرار انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 7دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره47,1% .

في سنة 2016 استمرار عجز الميزان التجاري على الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات، حيث أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة (-15%).

نلاحظ تقلص عجز الميزان التجاري سنة 2017 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول في 2017 (20.2%) وكذا الصادرات من المحروقات والتراجع الطفيف في الواردات، لكن يبقى هذا العجز مرتفعا، ما يستوجب جهودا اضافية وموجهة للخفض من هذا العجز.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)

الجدول رقم 11: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2017)

الوحدة: مليون دولار

الصادرات والواردات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات										
المواد الغذائية	7397	5512	5696	9261	8483	9013	10550	8946	8223	8485
الطاقة	560	516	898	1094	4659	4139	2720	2247	1643	2112
المواد الأولية	1318	1128	1325	1676	1729	1732	1812	1489	1560	1521
المواد نصف المصنعة	9502	9557	9494	10047	9994	10642	12301	11482	11432	10981

التجهيزات الفلاحية	164	219	321	364	310	477	629	638	503	611
التجهيزات الصناعية	14394	14141	16200	15091	12793	15233	18115	16369	15310	13962
السلع غذائية	4122	5868	4119	6890	9400	10539	9894	8243	8275	8452
أخرى	0	0	0	1986	3682	2686	2998	2672	0	0
المجموع	37457	36941	38053	46409	51050	54461	59019	52086	47089	45957
الصادرات										
المواد الغذائية	119	113	315	355	315	404	323	238	327	348
الطاقة	77194	44415	56121	71661	70584	63327	58362	33081	28221	32864
المواد الأولية	334	169	94	161	168	109	110	107	84	73
المواد نصف المصنعة	834	393	498	660	618	492	1173	1111	1321	1384
التجهيزات الفلاحية	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1
التجهيزات الصناعية	67	42	30	35	32	29	16	18	54	74
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	32	49	30	16	19	16	11	11	19	20
المجموع الكلي للصادرات	78581	45181	57089	72888	71736	64377	59996	34566	30026	34763
نسبة الصادرات من م	98.2	98.3	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3	96.7	94.73	92.4
نسبة الصادرات خ م	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7	4.3	5.27	7.6
سعر برميل البترول	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	53.97	100

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر الذي يبن موقع المعاملات الدولية، كما تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع والتوازن وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات، حيث يمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز وبالتالي فان دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون موضح في الجدول رقم (11)

أولا :بالنسبة للصادرات بناء على معطيات الجدول يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا ورائدا في القطاع التصديري، حيث ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع خلال الفترة (2008 – 2017) ،وهي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر وما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط كما هو الحال في سنة 2014 كانت صدمة أسعار النفط الحادة لها اثر كبير على تراجع إيرادات المحروقات من 58363 مليون دولار سنة 2014 إلى 33081 مليون دولار سنة2015، وارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ من سنة لأخرى لتصل إلى34763 مليار دولار في 2017 مقابل 30026 مليار دولار في 2016 بزيادة 4.74 مليار دولار.
- أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، مثلت ما يقارب% 02 ، فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال، فبعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و2014،
- تراجعت هذه الصادرات في2015، مسجلة 48,1 مليار دولار مقابل 67,1 مليار دولار في 2014، تراجعت هذه الصادرات في2015، مسجلة 48,1 مليار دولار مقابل 67,1 مليار دولار في 2014،أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017،بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، إلى زيادة قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة ب 2016.
- بلغت صادرات المحروقات سنة 2008 ب 77194 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول حيث بلغ في سنة 2008 سعر 99,97 دولار للبرميل ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في السنة الموالية 2009 إلى 44115 مليون دولار والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية حيث قدر ب 65 دينار للدولار مع بقاء سعر برميل البترول في حدود100 دولار، وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج حيث بلغت سنة 2017 94.54% من الحجم الإجمالي الصادرات لتبلغ 32.86 مليار دولار مقابل 28.22مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة 4.64 مليار دولار، وهذا بفضل انتعاش أسعار النفط في الاسواق العالمية.

ثانيا :بالنسبة للواردات من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ:

- تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة (04) من ثمانية (08) مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقرب 86% من الانخفاض في الواردات، وهي :منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية.
- أدت الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات، مع تسارع حاد انطلاقا من2008 ، إلى رفع مستوى الواردات إلى 59 مليار دولار في 2014.

●تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 1,31 ٪، ب 75,1 مليار دولار، حيث انخفضت من 12,18 مليار دولار في 2014 إلى 37,16مليار دولار في 2015.ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفّسر 9,24 ٪ من إجمالي الواردات من السلع(منتجات التجهيز الصناعية).

●بحصة نسبية قدرها 81,21 ٪ من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية . تراجعت واردات هذه السلع من 30,12 مليار دولار في 2014 إلى 48,11 مليار دولار في 2015، أي بانخفاض يتجاوز 205 مليون دولار، مّما يفسر 7,11 ٪ من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع (المنتجات نصف المصنعة).

●انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 0,17 ٪ من إجمالي الواردات، ب 60,1 مليار دولار، أي بتراجع من 55,10 مليار دولار في 2014 إلى 95,8 مليار دولار في 2015 ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر 8,22 ٪ من تراجع إجمالي الواردات من السلع (المنتجات الغذائية).

●بحصة نسبية قدرها 7,15 ٪ من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة .بلغت واردات هذه السلع 24,8 مليار دولار في 2014 مقابل 89,9 مليار دولار في2015، أي بانخفاض يتجاوز 65,1 مليار دولار .ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 5,23 ٪ من تراجع إجمالي الواردات من السلع (المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية).

●انخفضت الواردات في 2017 للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد 18 سنة من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009.تراجعت هذه الواردات من 59.67 مليار دولار في 2014، لتصل إلى 52.65 مليار دولار في 2015، ثم الى 49.44 مليار دولار سنة 2016، لتصل الى 48.73 مليار دولار في 2017.

تعلق الانخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار، المسجل في 2017، بمجموعتين فقط من المنتجات: (منتجات التجهيز الصناعي والمنتجات النصف المصنعة) في ظرف استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لأثر سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2017).

المطلب الأول : أثر سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2017)

الجدول رقم 12: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال السنوات (2008-2017)

السنوات	دولار
2008	64.5810
2009	72.6467
2010	74.3199
2011	72.8537
2012	77.5519
2013	79.3809
2014	80.56
2015	100.46
2016	109.47
2017	110.96

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر

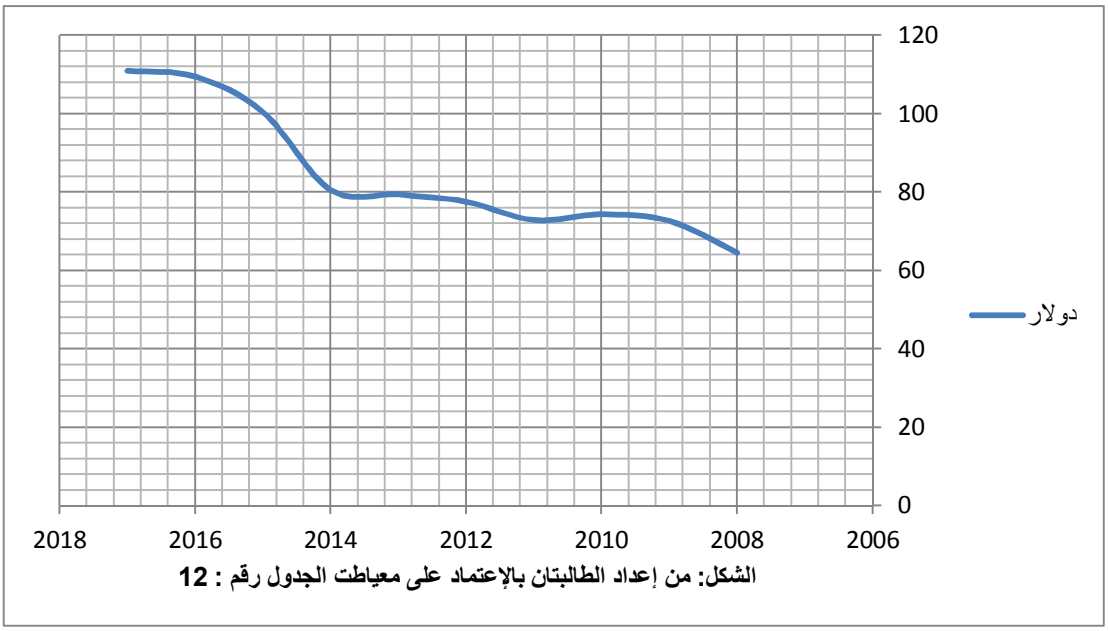

الشكل: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معياطت الجدول رقم : 12

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) والمنحنى و معطيات الجدول رقم (10) نلاحظ مايلي:

تحليل الصادرات :

- **المرحلة 2008 – 2010 :**

شهدت هذه المرحلة تذبذب في سعر صرف الدولار حيث كان في حدود 64.5 سنة 2008 ثم سجل إرتفاعا ليصل إلى 72.6 و 74.31 على التوالي في 2009 و 2010، حيث أدي التغير في سعر الصرف إلى تأثر قيمة الصادرات التي انخفضت من 78590 مليون دولار سنة 2008 إلى 56091 مليون دولار في 2010 .

- **المرحلة 2010 – 2012 :**

نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف الدولار من 72.31 إلى 77.55 سنة 2012 مع انخفاض قيمة الصاردات في حدود 72889 مليون دولار في 2011 و 71730 مليون دولار سنة 2012 .

- **المرحلة 2012 – 2014 :**

تذبذب في سعر الصرف حيث كان 77.55 سنة 2012 ليصل إلى 80.56 سنة 2014، و الآمر الذي أثر سلبا على قيمة الصادرات، حيث تراجعت نسبة الصادرات من 71736 مليون دولار سنة 2012 إلى 59996 مليون دولار سنة 2014.

- **المرحلة 2014 – 2017 :**

تم تسجيل ارتفاع سعر الصرف من 80.56 سنة 2014 إلى 110.96 سنة 2017، الذي أثر على الصادرات و التي انخفضت قيمتها من 59996 مليون دولار سنة 2014 إلى 34570 مليون دولار سنة 2017 .

تحليل الواردات :

- **المرحلة 2008 – 2010 :**

عرفت هذه المرحلة تذبذب في سعر الصرف الدولار حيث ارتفع من 64.58 إلى 74.31 سنة 2010 أدى هذا التغير في سعر الصرف إلى ارتفاع قيمة الواردات من 37993 مليون دولار سنة 2008 إلى 38885 مليون سنة 2010 .

- **المرحلة 2010 – 2012 :**

تشهدت هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف من 72.31 إلى 77.55 أدي ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات من 46927 مليون دولار سنة 2011 إلى 51569 مليون دولار سنة 2012 .

- **المرحلة 2012 – 2014 :**

يتم تسجيل ارتفاع مستمر في سعر الصرف الدولار من 77.55 سنة 2012 إلى 80.56 سنة 2014 مع ارتفاع طفيف في نسبة الواردات من 55569 مليون دولار سنة 2012 إلى 59670 مليون دولار سنة 2014 .

- **المرحلة 2015 – 2017 :**

نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع في سعر الصرف من 100.46 سنة 2015 إلى 110.96 سنة 2017 أدى إلى انخفاض نسبة الواردات من 52649 إلى 48730 مليون دولار سنة 2017 .

المطلب الثاني : أثر سعر صرف اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2017)

الجدول رقم 13:سعر صرف الدينار مقابل اليورو خلال السنوات (2008-2017)

يورو	السنوات
94.8549	2008
101.2979	2009
103.4953	2010
102.2154	2011
102.1627	2012
105.4374	2013
106.4374	2014
111.44	2015
121.18	2016
125.32	2017

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر.

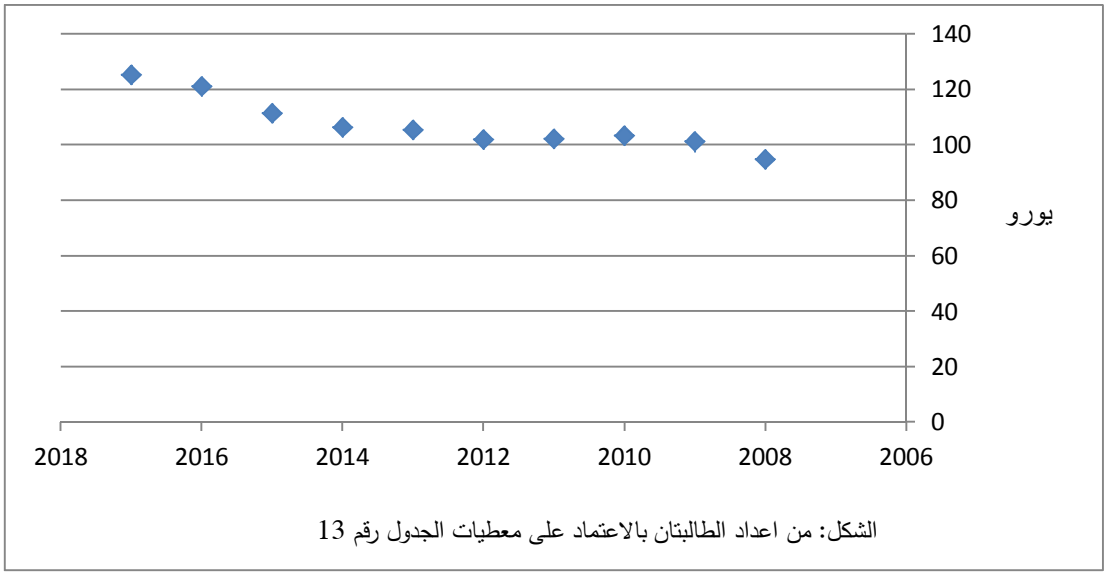

الشكل: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13) والمنحنى معطيات الجدول رقم (10) نلاحظ مايلي:

تحليل الصادرات :

- **المرحلة 2008 – 2010 :**

شهدت هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف اليورو من 94.85 سنة 2008 إلى 103.49 سنة 2010 أدى هذا التغير إلى تأثر قيمة الصادرات بحيث انخفض من 78590 مليون دولار سنة 2008 إلى 57091 مليون دولار سنة 2010، و يتضح ذلك أكثر في صادرات المحروقات حيث انخفضت من 77194 مليون دولار سنة 2008 إلى 56121 مليون دولار سنة 2010 .

- **المرحلة 2010 – 2012 :**

تم تسجيل ارتفاع مستمر لسعر الصرف اليورو تزامن ذلك مع ارتفاع قيمة الصادرات من 57091 مليون دولار سنة 2010 إلى 72889 مليون دولار سنة 2012 .

- **المرحلة 2012 – 2014 :**

نلاحظ في هذه المرحلة استمرار ارتفاع سعر الصرف اليورو من 102.16 سنة 2012 إلى 106.43 سنة 2014 مما اثر على قيمة الصادرات التي انخفضت من 71736 مليون دولار سنة 2012 إلى 59996 مليون دولار سنة 2014 .

- **المرحلة 2015 – 2017 :**

ارتفاع سعر صرف اليورو من 111.44 سنة 2015 إلى 125.32 سنة 2017، صاحب ذلك تذبذب لقيمة الصادرات من 34566 مليون دولار سنة 2015، 29310 مليون دولار سنة 2016 إلى 34570 مليون دولار سنة 2017

تحليل الواردات :

- **المرحلة 2008 – 2010 :**

عرفت هذه المرحلة ارتفاع في سعر صرف اليورو من 94.85 إلى 103.49 تزامن ذلك مع ارتفاع في نسبة الواردات من 37993 مليون دولار سنة 2008 إلى 38885 مليون دولار سنة 2010 .

- **المرحلة 2010 – 2012 :**

نلاحظ تذبذب في سعر الصرف في حدود 103.49 سنة 2010، 102.21 سنة 2011 و 102.16 سنة 2012، و في جهة أخرى أثر هذا التغير على الواردات حيث ارتفعت قيمتها من 38885 مليون دولار سنة 2010 إلى 51569 مليون دولار سنة 2012.

- **المرحلة 2012 – 2014 :**

شهدت هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف من 102.21 سنة 2012 إلى 106.43 سنة 2014 مع ارتفاع قيمة الواردات لتصل إلى 59670 مليون دولار سنة 2014، بعدما كانت قيمتها 51569 مليون دولار سنة 2012.

- **المرحلة 2015 – 2017 :**

نلاحظ ارتفاع كبير في سعر الصرف ليصل إلى 125.32 سنة 2017 بعدما كان 111.44 سنة 2015، أدى هذا التغير إلى انخفاض قيمة الواردات من 52649 مليون دولار و سنة 2015 إلى 48730 مليون دولار سنة 2017 .

خلاصة الفصل:

وعليه فقد سمحت لنا دراسة الوضعية الوصفية والتحليلية للتطور الزمني للميزان التجاري عن وجود خلل هيكلي في تطور الميزان التجاري ناجم أساسا عن تلك السياسات والتوجهات التنموية الاقتصادية والتجارية المتبعة هذا من جهة، و مدى تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الريوع البترولية و التي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض و الطلب في الأسواق الدولية من جهة أخرى الأمر الذي يبرز عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات والواردات، وهشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات والأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف.

كما حاولنا في هذه الدراسة اختبار اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الفترة الممتدة من و الذي من خلاله تم التوصل إلى 1970 إلى2015.

حيث توصلنا إن ارتفاع قيمة العملة الجزائرية (تخفيض سعر الصرف) تؤدي إلى انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات مما يودي بالمقابل بانخفاض قيمة الميزان التجاري ، وهذا ما لم يكن في حالة الاقتصاد الجزائري (عكس ما توصلنا إليه)، وسبب ذلك أن إجمالي الصادرات تتكون أساسا من مواد أولية(نفط و غاز)فهي لا تعتمد على سوق الصرف و إنما تعتمد على أسعار المواد الخام في السوق العالمية، في حين الواردات الجزائرية هي عبارة عن دالة تابعة أكثر لمداخيل ميزانية الدولة من جباية بترولية و بالتالي يمكن تحميل ذلك على الصادرات.

الخاتمة

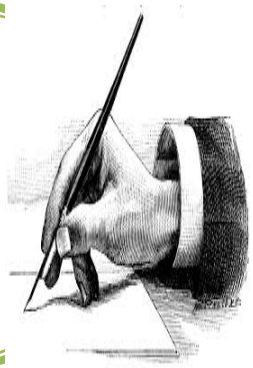

الخاتمة:

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما بتدخل السلطات النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء النظريات في تفسيره وتحديد مؤشراته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، فضلاً عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات.

منذ تسعينات القرن الماضي طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية تهدف من خلالها التخلص من تبعية الاقتصاد للعائدات البترولية و بالرغم من ذلك لا يزال قطاع المحروقات يأخذ حصة الأسد من الصادرات الجزائرية بنسبة تقترب إلى 98 بالمائة و 60 بالمائة من الجباية العامة.

يتمثل الهدف الأساسي من بحثنا هذا دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، و بهذا حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول اثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، و التي في مجملها مشكلة العوائد النفطية خاصة و أن الجزائر تقبض مداخليها بالدولار الأمريكي بينما تسوي اغلب مستلزماتها من الواردات باليورو، مما يجعلها تتحمل الفوارق بين العملات خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام اليورو.

كما سبق و ذكرنا مسبقا، فان الجزائر تابعة بصفة كبيرة لقطاع المحروقات و أمام الارتفاع المتزايد للواردات عرف الميزان التجاري عجزا متواصلا كان اللجوء الر الديون الخارجية من اجل تغطيته شيء لابد منه.

و انطلاقا من ثقل كل من الدولار و اليورو في إجمالي إيرادات التصدير و مدفوعات الاستيراد، و في إجمالي الديون الخارجية الجزائرية، و في تكوين احتياطات الصرف، انصبت هذه الدراسة و خاصة في الفصل الثالث على مدى تأثير كل من اليورو و الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية .

وفيما يلي نقدم أهم نتائج البحث مع مجموعة من التوصيات و الاقتراحات:

❖ **استنتاجات البحث:**

بعد تحليل مختلف فصول هذه الدراسة تم استخلاص النتائج الموالية:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري.
- لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري.
- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكلأصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.
- إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقة للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار . و يتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا.
- أصبح اليورو بديلا رئيسا للدولار في مجمل التعاملات الدولية، إذ انه أحرز تقدما مذهلا أمام العملات العالمية الأخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، و كاحتياطي البنوك المركزية، زيادة على كونه وسلية لعقد الصفقات و منح القروض و المنح.
- قوة العملة هي نتيجة لقوة الاقتصاد.
- ارتفاع الدولار أمام اليورو يودي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر، في المقابل اليورو هي عملة نفقاتها.
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي و القرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف، كما أثبتت نتائج الدراسة، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات كما هو الحال الآن.

- وإجمالا يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.
- لا يوجد شك قطعي في أن قوة عملة أي بلد تأتي من قوة اقتصاد البلد محل الدراسة و بخاصة القدرة التنافسية و الفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي و تترجم هذه العناصر من خلال التجارة الخارجية، الاستقرار النقدي و المصرفي في البلد، قوة استعمال العملة الوطنية في المدفوعات الدولية(الموازية أو الرسمية)، الاحتياطات، كثافة النظام المصرفي.
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

❖ **اختبار صحة فرضيات الدراسة:**

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- تتمحور الفرضية الأولى حول مراحل التي مر بها سعر الصرف الجزائري.
- اما الفرضية الثانية تتمحور كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له اثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.

لا يمكن لأي بحث أن يخلو من النقص ، كما لا يمكن له أن يغطي جميع الجوانب المرغوب معالجتها وهذا شأن هذه الدراسة التي حاولنا قدر الإمكان تسليط الضوء عن مختلف القضايا المتعلقة بالاقتصاد الوطني و استعراض أهم المحطات سياسات التجارة الخارجية الجزائرية .فمن خلال دراستنا هذه تبين لنا بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث في حين إن أتيحت لنا الفرصة لإكمال هذا البحث لتطرقنا إليها بشكل معمق.

وفي الأخير نأمل أننا قد وفقنا في إعطاء صورة واضحة نوعا ما عن التجارة الخارجية للجزائرية على الأقل في الأوضاع الراهنة التي فرضتها تغيرات أسعار الصرف في السوق العالمية، كما يعتبر بحثنا هذا فاتحة لمن يهمه التكملة في هذا الموضوع إذ يمكن أن يواصل تقييم اثر تغيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية لأن أسعار الصرف يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري فهو تحدي أكبر لتنويع قطاع صادراتنا خارج المحروقات مما يضمن مستوى عيش كريم لأبنائنا.

❖ **التوصيات و الاقتراحات:**

- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل و ذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.
- استغلال التدفقات المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق تنمية اقتصادية.
- الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب بهدف تشجيع و زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

قائمة المراجع

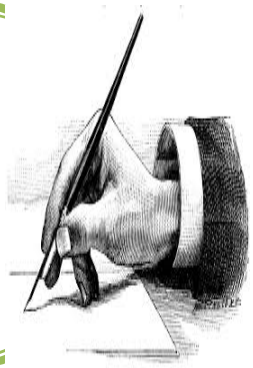

قائمة المراجع بالغة العربية:

أولا- الكتب:

1- أحمد عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000.

2- احمد فريد مصطفى :**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

3- أشرف العدلي، **التجارة الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، ط1، مصر، 2006 .

4- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

5- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

6- جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1 ، الأردن،2013 .

7- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن،2010.

8- حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2002.

9- حسن خلف فيلح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، ط2، الأردن،2004 .

10-حميدات محمود، **مدخل التحليل النقدي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2005.

11-رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

12-رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010.

13-سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1 ، مصر،2005 .

14-سعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية نظرية وتطبيق**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

15-الطاهر لطرش ، **تقيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة02 ،الجزائر،2003.

16-عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

17-كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، مصر،2001.

18-لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

19-محمد احمد السريتي، **التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1 ، 2009.

20-موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

21-نداء علي الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي ، عمان، ط1، 2008.

22-نوري موسى شقيري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن،2012 .

23-يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.ط1 ، 2010.

24-يونس محمود، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2009.

ثانيا- الجرائد الرسمية:

1- المرسوم المؤرخ في 09-03-1963 والمتضمن إقرار نظام الحصص

ثالثا- الرسائل الجامعية:

1-

2- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

3- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

4- جديدن لحسن، تسير خطر سعر الصرف، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2004.

5- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010 -2011.

6- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،2011.

7- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010- 2011.

رابعا- الملتقيات والمؤتمرات:

1- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،2011.

2- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الممارسة التسويقية-، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2004.

المراجع بالغة الأجنبية:

1- Journal officiel de la république algérienne de 10/04/64

المواقع الالكترونية:

1- حاكم محمد حسن، أثر التضخم ومعدلات الفائدة على أسعار الصرف، كلية الادارة والاقتصاد، العراق ص 07، على الموقع التالي: http://www.ahlulbait online.com/Karbala/html/jurna1/1/atharhtm 20.04.2019، 22:27.

2- محافظ بنك الجزائر، 2017، www.bank-ofalgeria.dz

المجلات:

1- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية : دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.

2- سمية زيرار وآخرون، اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)،دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ،العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009.

3- سمير ايت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09 ،2011.

4- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003.

5- مبارك بوعشة، السياسة النقدية واثار تخفض العملة الوطنية، مجله العلوي الانسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر 1999.

ملخص:

يعالج موضوع هذه الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث يعتبر سعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على التجارة الخارجية فلا يمكن لأي دولة أن تنعزل عن العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف جوانبها و ميادينها.

ولقد توصلنا من خلالها إلى أن التغييرات التي شهدها الدينار الجزائري لم يكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات الأخرى خارج المحروقات. أما فيما يخص الواردات فلم تتأثر و الملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، كما أن هذه التغييرات التي مست سعر صرف الدينار(التخفيضات) أدت أيضا إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي والتي مازال تأثيرها على الاقتصاد الوطني مستمر.